

## مُطابِقة التاريخ عند الخطيب البغدادي (ت٦١٣هـ) في كتابه تاريخ بغداد



أ.د. محمد حسن سهيل الدليمي  
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية

### الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعريف بجهود المؤرخ الخطيب البغدادي في مجال النقد التاريخي واستخدامه المُطابِقة التاريخية التي تعني مُطابِقة المنقول من الروايات والأخبار مع الثابت في كتب التاريخ التي تتوافق مع المعقول والمشاهدة وطبائع العُمَران. إنّ مجال المُطابِقة التاريخية يشمل المتن والسند، وهو المجال الذي انطلق منه المؤرخون المسلمون في مجال النقد التاريخي. اتسم منهج الخطيب البغدادي بنقد الرواية التاريخية وتمحيصها وإخضاعها لقانون المُطابِقة الذي أجاد فيه وطبقه في التاريخ والحديث، وكانت مصنفاً له دليل ذلك. الدراسة اهتمت بإظهار الجهد الذي بذله المؤرخ الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ بغداد للوصول إلى الصحيح من التاريخ بالرجوع إلى مطابقتها مع المنقول من الروايات في أمهات المصادر الإسلامية من حيث الزمان والمكان والأفعال، وبهذه الطريقة تمكن الخطيب البغدادي من تصحيح كثير من المرويّات التاريخية وكشف زيف بعضها، ويأتي في مقدمة ذلك كشف تزوير اليهود وكذبهم عندما قدموا وثيقتهم المعروفة بوثيقة يهود خيبر للخليفة العباسي، كذلك يهدف البحث إلى اطلاع الباحثين في مجال البحث التاريخي على تعلم هذا المفهوم وتطبيقه في حقل الدراسات التاريخية.

**الكلمات المفتاحية:** المُطابِقة التاريخية، الخطيب البغدادي، وثيقة يهود خيبر المزورة، تاريخ بغداد.

سؤالين هما:-

- ما المقصود بالمطابقة التاريخية؟
- ما الأسس التي اعتمدها الخطيب البغدادي في المطابقة التاريخية؟

### خطة البحث: قسمت الدراسة إلى مبحثين

المبحث الأول: المطابقة لغة واصطلاحاً، تعريف مختصر بالخطيب البغدادي

المبحث الثاني: مفهوم المطابقة بالتاريخ، مطابقة التاريخ عند الخطيب البغدادي، أسس المطابقة عند الخطيب البغدادي:

### المبحث الأول: المطابقة لغة واصطلاحاً

#### أولاً: المطابقة: Coincidence

**لغة:** المطابقة تعني الموافقة، قال ابن منظور "طابقه مطابقة وطباقاً، وتطابق الشيطان، تساويًا، والتطابق: الاتفاق. وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد"<sup>(١)</sup>، وأطبقوا على الأمر أي اتفقوا عليه<sup>(٢)</sup>.

**اصطلاحاً:** استعملت المطابقة لدى المؤرخين المسلمين الأوائل للدلالة على صحة الخبر وصدقه

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت - ١٤١٤هـ، ج ١٠، ص ٢٠٩؛ الرازي: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (ت ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت - ١٩٩٥م، ص ١٨٨؛ الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م)، تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق مجموعة من المحققين دار الهداية (د.م - د.ت)، ج ٢٦، ص ٦٠.

(٢) الرازي، مختار الصحاح، ص ٤٠٣؛ ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب - ٢٠٠٢م، ج ٣، ص ٣٤٤.

### المقدمة

تعد المطابقة التاريخية من الأهمية بمكان في الاستدلال على صحة الرواية التاريخية المنقولة، وقد اتفق المؤرخون والفقهاء المسلمون على أن صحة الخبر شرطاً في مقبوليته، إذ لا يكفي سرده فقط بل يتفق على صحته بالرجوع إلى الثابت من التاريخ، ويُعدّ المؤرخ الخطيب البغدادي من أوائل المؤرخين الذين استدلوا بالمطابقة التاريخية واستعان بها في كتابه تاريخ بغداد، وكان يقول: (من صنّف فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس).

تهدف الدراسة إلى التعريف بجهود المؤرخ الخطيب البغدادي في مجال النقد التاريخي وتفردته في إخضاع الروايات التاريخية الواردة في كتابه تاريخ بغداد إلى المطابقة التاريخية القائمة على المتفق عليه من التاريخ من حيث الزمان والمكان والأفعال، وبهذه الطريقة تمكن الخطيب البغدادي من تصحيح كثير من المرويات التاريخية وكشف زيف بعضها وتأتي في مقدمة ذلك كشف تزوير وكذب اليهود عندما قدموا وثيقتهم المعروفة بوثيقة يهود خيبر للخليفة العباسي، كذلك يهدف البحث إلى اطلاع الباحثين في مجال البحث التاريخي على تعلم هذا المفهوم وتطبيقه في حقل الدراسات التاريخية

**ان اهمية الدراسة** تكمن في إظهار الجهد المبذول من قبل المؤرخ الخطيب البغدادي للوصول إلى الصحيح من التاريخ بالرجوع إلى مطابقتها مع المنقول من الروايات في امهات المصادر الإسلامية. **إشكالية الدراسة:** جاءت الدراسة للإجابة عن

٦٣هـ، وله ثنتان وسبعون سنة،، ودفن إلى جانب قبر بشر الحافي<sup>(٤)</sup>.

### المبحث الثاني:

#### أولاً: مفهوم المطابقة بالتاريخ:

تعدُّ مطابقة الروايات التاريخية من أفضل الطرق في النقد التاريخي، بأن تكون الروايات والأخبار المنقولة مطابقة للمعقول والمشاهدة وطبائع العمران، إن مجال المطابقة التاريخية يشمل المتن والسند، وهو المجال الذي انطلق منه المؤرخون المسلمون في مجال النقد التاريخي، فالمؤرخ ابن الجوزي عدَّ الرواية التاريخية التي تباين المعقول وتخالف المعقول أو تناقض الأصول عدها رواية موضوعة وكاذبة<sup>(٥)</sup>، ومعنى مناقضته للأصول،

(٤) تنظر ترجمته، ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت- ١٩٧١م، ج ١، ص ٩٢؛ ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ): معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- ١٩٩٣م، ج ٤، ص ١٣؛ ابن الأثير: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ، ج ١٠، ص ٦٨؛ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- ٢٠٠٣م، ج ١٠، ص ١٧٥؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- ١٩٨٥م، ج ١٨، ص ٢٧؛ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، دار الفكر- ١٩٨٦م، ج ١٢، ص ١٠١. (٥) السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار

وتوافقه مع الواقع التاريخي، ويشترط في صدق الخبر ومطابقته «مطابقة القول الضمير والمخبر عنه معاً، ومتى انخرم شرط من ذلك لم يكن صدقاً تاماً»<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً: تعريف مختصر بالخطيب البغدادي

هو أحمد بن علي ابن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو بكر الخطيب البغدادي، أحد مشاهير الحفاظ، وصاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات العديدة المفيدة، في نحو من ستين مصنفاً، ويقال بل مائة مصنف، نشأ ببغداد، وتفقه على أبي طالب الطبري وغيره من أصحاب الشيخ أبي حامد الأسفراييني، وسمع الحديث الكثير، ورحل إلى البصرة ونيسابور وأصبهان وهمدان والشام والحجاز، ورجع إلى بغداد وحظي عند الوزير أبي القاسم بن مسلمة، ولما وقعت فتنة البساسيري ببغداد سنة ٤٥٠هـ خرج الخطيب إلى الشام فأقام بدمشق بالمأذنة الشرقية من جامعها، ثم خرج من دمشق فأقام بمدينة صور، فكتب شيئاً كثيراً من مصنفات أبي عبد الله الصوري بخطه، فلم يزل مقيماً بالشام إلى سنة ٤٦٢هـ، ثم عاد إلى بغداد فحدث بأشياء من مسموعاته، وله مصنفات كثيرة مفيدة، منها كتاب التاريخ، وكتاب الكفاية، والجامع، وشرف أصحاب الحديث، والمتفق والمفترق، والسابق واللاحق، وتلخيص المتشابه في الرسم، وفضل الوصل، ورواية الآباء عن الأبناء، ورواية الصحابة عن التابعين، واقتضاء العلم للعمل، والفقيه والمتفقه، وغير ذلك، توفي يوم الاثنين ضحى من ذي الحجة منها سنة

(٣) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت- ١٤١٢هـ، ص ٤٧٩.

قائم على نقد المتن الذي يعتمد صحيح المنقول  
وصريح المعقول.

أما المطابقة عند ابن خلدون فهي قائمة على صدق  
الخبر وصحته بقوله «وأما الأخبار عن الواقعات فلا  
بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك  
وجب أن ينظر في إمكان وقوعه وصار فيها ذلك أهم  
من التعديل ومقدما عليه إذ فائدة الإنشاء مقتبسة  
منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة،  
وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل  
في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع  
البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من  
الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضا  
لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له وإذا فعلنا  
ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل  
في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا  
مدخل للشك فيه وحينئذ فإذا سمعنا عن شيء من  
الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله  
مما نحكم بتزييفه وكان ذلك لنا معيارا صحيحا  
يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما  
ينقلونه»<sup>(١٠)</sup>.

اشتراط ابن خلدون في المطابقة معرفة طبائع  
العمران وهو الشرط الأساس في صحة المطابقة  
بقوله «وتمحيصه إنما هو بمعرفة طبائع  
العمران وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص  
الأخبار وتمييز صدقها من كذبها وهو سابق على  
التمحيص بتعديل الرواة ولا يرجع إلى تعديل  
الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو  
ممتنع وأما إذا كان مستحيلا فلا فائدة للنظر في

(١٠) عبد الرحمن بن محمد بن محمد (ت ٨٠٨ هـ)،  
تاريخ ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي ببيروت،  
ج ١، ص ٣٨.

أن يكون خارجا، عن دواوين الإسلام من المسانيد  
والكتب المشهورة<sup>(٦)</sup>، أما ابن قيم الجوزية فقد  
وضع ثلاثة عشر معيارا<sup>(٧)</sup> ضمن المطابقة  
لصحة الخبر والحديث، واشترط بالشخص القائم  
على هذا الأمر أن يكون متضلعا «في معرفة السنن  
الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها  
ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن  
والآثار ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهدية فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه  
ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشعره للأمة بحيث  
كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد  
من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول  
صلى الله عليه وسلم وهدية وكلامه وما يجوز أن  
يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره وهذا شأن  
كل متبع مع متبوعه فإن للأخص به الحريص على  
تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما  
يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا  
يكون كذلك وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون  
أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم»<sup>(٨)</sup>

أما ابن كثير فإنه يرى «فيما تحيله العقول، ويحكم  
فيه بالبطلان، ويغلب على الظنون كذبه، فليس من  
هذا القبيل»<sup>(٩)</sup>، فقانون المطابقة عند ابن كثير

طيبة، ج ٢، ص ٣٢٧.

(٦) السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ٣٢٧.

(٧) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، (ت ٧٥١ هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف = نقد  
المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، تحقيق عبد  
الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب -  
١٩٧٠ م، ص ٥٠ - ٥١، ٨٠.

(٨) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، ص ٤٤.

(٩) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي  
بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع -  
١٩٩٩ م، ج ١، ص ٣٢.

التعديل والتجريح، ولقد عدَّ أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل بل كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية لأنَّ معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها وسبيل صحة الظن الثقة بالرواية بالعدالة والضبط<sup>(١١)</sup>، ووضع ابن خلدون شرطا أساسيا في المؤرخ في إثبات صحة الرواية وهي أن يكون عالما بطبائع العُمَران والاجتماع البشري، ذلك أن معظم الوضع والتزوير في التاريخ سببه الجهل بقانون طبائع العُمَران «وإن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها وخطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها... والناقل إنما هو يملي وينقل والبصيرة تنقد الصحيح إذا تمقل والعلم يجلو لها صفحات القلوب ويصقل، هذا وقد دون الناس في الأخبار وأكثروا وجمعوا تواريخ الأمم والدول في العالم وسطروا، والذين ذهبوا بفضل الشهرة والإمامة المعتبرة واستفرغوا دواوين من قبلهم في صحفهم المتأخرة هم قليلون لا يكادون يجاوزون عدد الأتامل ولا حركات العوامل مثل ابن إسحق والطبري وابن الكلبي ومحمد بن عمر الواقدي وسيف بن عمر الأسدي وغيرهم من المشاهير المتميزين عن الجماهير وإن كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الإثبات ومشهور بين الحفظة الثقات إلا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم واقتفاء سننهم في التصنيف واتباع آثارهم والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها

الأخبار وتحمل عليها الروايات...»<sup>(١٢)</sup>. ابن خلدون عزا الوضع والتزوير في التاريخ إلى الجهل بطبائع العُمَران «فإنَّ كُلَّ حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بدَّ له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب»<sup>(١٣)</sup>.

أما المطابقة في العلوم الشرعية فالمعتبر فيها هو التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية لأنَّ معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها وسبيل صحة الظن الثقة بالرواية بالعدالة والضبط<sup>(١٤)</sup>، فالمطابقة لدى الفقهاء هي صدق الخبر والمخبر عنه، وعندهم ينقسم الخبر إلى صدق وهو المطابق وكذب وهو غير المطابق الذي قصد إلى عدم مطابقته<sup>(١٥)</sup>، «واستخدم الفقهاء مصطلح (مُطابِقة الواقع)، فإنَّ الخبر إنَّ طابق الواقع فصدق وإن لم يطابق الواقع فكذب»<sup>(١٦)</sup>، وقد وضع الإمام السبكي شروطا في مُطابِقة الواقع للخبر في صحته

(١٢) ابن خلدون، تاريخ، ج ١، ص ٤.  
 (١٣) ابن خلدون، تاريخ، ج ١، ص ٣٦.  
 (١٤) ابن خلدون، تاريخ، ج ١، ص ٣٧.  
 (١٥) القرافي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت ٦٨٤هـ)، الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، (د. ت)، ج ١، ص ٢٥.  
 (١٦) القرافي، الفروق، ج ٣، ص ١٤٢؛ السبكي: شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي، (ت ٧٥٦هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقااضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي - الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي - ٢٠٠٤م، ج ٥، ص ١٨٠٨.

(١١) ابن خلدون، تاريخ، ج ١، ص ٣٧.

فهم أغمار، وحملة أسفار، قد تحملوا المشاقّ الشديدة، وسافروا إلى البلدان البعيدة، وهان عليهم الدأب والكلال، واستوطأوا مراكز الحلّ والارتحال، وبذلوا الأنفس والأموال، وركبوا المخاوف والأهوال، شعث الرؤوس، شحب الألوان، خمص البطون، نواحل الأبدان، يقطعون أوقاتهم بالسير في البلاد لما علا من الإسناد، لا يريدون شيئاً سواه ولا يبتغون إلا إياه، يحملون عنن لا تثبت عدالته، ويسمعون ممن لا تجوز أمانته، ويروون عنن لا يعرفون صحة حديثه، ولا يتيقن ثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية، ولا يفرّق بين السماع والإجازة، ولا يميّز بين المسند والمرسل والمقطوع والمتصل، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يتثبت من غيره، ويكتبون عن الفاسق في فعله، المذموم في مذهبه، وعن المبتدع في دينه، المقطوع على فساد اعتقاده، ويرون ذلك جائزاً، والعمل بروايته واجباً، إذا كان السماع ثابتاً والإسناد متقدماً عالياً، فجر هذا الفعل منهم الوقعية في سلف العلماء، وسهل طريق الطعن عليهم لأهل البدع والأهواء، حتى ذم الحديث وأهله بعض من ارتسم بالفتوى في الدين، ورأى عند إعجابه بنفسه أنه أحد الأئمة المجتهدين، بصدوفه عن الآثار إلى الرأي المردول، وتحكمه في الدين باجتهاده المعلول، وذلك منه غاية الجهل ونهاية التقصير عن مرتبة الفضل، ينتسب إلى قوم تهيّبوا كدّ الطلب ومعاناة ما فيه من المشقة والنصب، وأعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، واختلفت عليهم الأسانيد فلم يضبطوها، فجانبوا ما استثقلوا، وعادوا ما جهلوا، وآثروا الدعة واستلذوا الراحة، ثم تصدروا في المجالس قبل الحين الذي يستحقونه، وأخذوا أنفسهم بالطعن على العلم الذي

وكذبه بقوله، «واعلم إنّ الخبر وإن كان من حيث هو يحتمل الصدق والكذب، لكنه قد يُقطع بصدقه أو بكذبه لأمر خارجة، أو لا يقطع بواحدٍ منهما، لفقدان ما يوجب القطع، وحينئذٍ فقد يُظنُّ الصدق، وقد يظن الكذب، وقد يستوي الأمران»<sup>(١٧)</sup>، فقانون المطابقة لدى العلماء المسلمين يعد أهم معيار للنقد التاريخي ويشترط فيه مطابقة الأخبار للمنقول والمعقول والمشاهدة والإجماع وطبائع العمران.

### ثانياً: مطابقة التاريخ عند الخطيب البغداديّ

اتسم منهج الخطيب البغداديّ بنقد الرواية التاريخية وتمحيصها وإخضاعها لقانون المطابقة الذي أجاد فيه وطبقه في التاريخ والحديث، وكانت مصنفاته دليل ذلك، فقد قدم الخطيب نقداً لازعاً لكثير ممن عاصروه ولم يخضعوا رواياتهم لقانون المطابقة، وقد قدم شرحاً مفصلاً لمنهج هؤلاء بقوله «ولما كان ثابت السنن والآثار وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات لأمر الدين إلا بانتحالها، وجب الاجتهاد في حفظ أصولها، ولزم الحث على ما عاد بعمارة سبيلها، وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا نظر السلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المردول والرضي، واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، بل قنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا على كتبه في الصحف ورسمه،

(١٧) السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، ج ٥، ص ١٨٠٨.

**نصّ الرواية** ”وأظهر بعض اليهود كتابا وادّعى أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم بإسقاط الجزية عن أهل خيبر وفيه شهادات الصحابة وذكروا أن خط علي بن أبي طالب فيه، وحمل الكتاب إلى رئيس الرؤساء، فعرضه على الخطيب، فتأمله ثم قال: هذا مزور! قيل له: ومن أين قلت ذلك؟ فقال: في الكتاب شهادة معاوية بن أبي سفيان، ومعاوية أسلم عام الفتح سنة ثمان، وخيبر فتحت سنة سبع، ولم يكن مسلما في ذلك الوقت ولا حضر ما جرى، وفيه شهادة سعد بن معاذ الأنصاري ومات يوم بني قريظة بسهم أصابه في أكحله يوم الخندق، وذلك قبل فتح خيبر بسنتين، فاستحسن ذلك منه ولم يجزهم على ما في الكتاب“<sup>(٢٠)</sup>.

الثانية، نشرها ش.د. جوتياين وهي نسخة يهود اليمن مكتوبة باليهودية العربية، وقد استفاد يهود خيبر من نقد المسلمين ومطابقة هذه الوثيقة المزورة فنسخة الجنيزا لا تحتوي على اسمي معاوية بن أبي سفيان، ولا سعد بن معاذ، وكتبوا أسماء عمار وسلمان وأبي نر بدل سعد ومعاوية، وأبقوا اسم الامام علي ككاتب الصحيفة، (حميد الله محمد، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، بيروت، دار الإرشاد- ١٩٦٩ م، ص ٩٦؛ للاطلاع على نصوص هذه النسخ، ينظر، البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت ٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال- بيروت- ١٩٨٨ م، ص ٦٧؛ آل سعود، تركي بن فهد، وثيقة يهود خيبر (دراسة تاريخية)، مجلة الدارة، العدد الرابع- ١٤٣١هـ، السنة السادسة والثلاثون. Hirschfeld, Hartwig, «The Arabic Portion of the Cairo Ge- nizah at Cambridge,» Jewish Quarterly Review, 15, no. 2, (1903), pp177-179.

(٢٠) ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (ت ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- ١٩٩٢ م، ج ١٦، ص ١٢٩؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٠،

لا يُحسنونه، إن تعاطى أحدهم رواية حديث فمن صحف ابتاعها، كفي مؤتنة جمعها من غير سماع لها ولا معرفة بحال ناقلها، وإن حفظ شيئا منها خلط الغث بالسمين، وألحق الصحيح بالسقيم، وإن قلب عليه إسناد خبر أو سئل عن علة تتعلق بأثر؛ تحير واختلط وعبث بلحيته وامتخط، تورية عن مستور جهالته، فهو كالحمار في طاحونته، ثم رأى ممن يحفظ الحديث ويعانيه ما ليس في وسعه الجريان فيه، فلجأ إلى الازدراء بفرسانه، واعتصم بالطعن على الراكضين في ميدانه“<sup>(١٨)</sup>.

### ثالثا: أسس المطابقة عند الخطيب البغدادي:

تقوم على ثلاثة أسس هي:

- ١- البعد الزمني (السنين)
  - ٢- البعد المكاني (العُمران)
  - ٣- الثابت من التاريخ (المشاهدة، السماع، الخطوط)
- الروايات التي أوردها الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ بَغْدَادَ وأخضعها للمطابقة سوف تكون ميدان الدراسة:

### ١- كتاب اليهود حول إعفائهم من الجزية<sup>(١٩)</sup>:

(١٨) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، (ت ٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، ص ٤.

(١٩) هناك عدة نسخ احتج بها اليهود كلها تخالف نسخة المؤرخ البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، وهي النسخة التي اعتمدت عليها الامصار الاسلامية ولا سيما في مصر، وهي مكتوبة باللغة العربية وتحتوي النسخة على المتن فقط ولا يوجد اسماء الشهود، اما النسخ التي اعتمد عليها يهود خيبر فهي نسختين، الاولى قدمها ونشرها ه. هيرشفلد وهي من وثائق الجنيزا القاهرية مكتوبة باليهودية العربية، اما النسخة

قدم اليهود الخيابة، وثيقة إلى الخليفة العباسي القائم بأمر الله سنة ٤٤٧هـ تنص على ان النبي محمد صلى الله قد أعفاهم من دفع الجزية، والوثيقة مكتوبة بخط الامام علي رضي الله عنه وبشهادة كلاً من سعد بن معاذ ومعاوية بن أبي سفيان.

كان لهذه الوثيقة أثرها في المجتمع البغدادي ولا سيما العلماء، فأرسل الخليفة هذا الكتاب إلى وزيره أبي القاسم علي رئيس الرؤساء، وقال له "تعرّف صحة ذلك، فأراه جماعة من أهل العلم، فلم يعلموا حقيقة الحال فيه، فنّبّه على الفقيه الخطيب أحمد بن ثابت، فأحضره وأراه إياه"<sup>(٢١)</sup>، وكان الوزير أبو القاسم قد أمر الخطباء والوعاظ وألزمهم بعدم ذكر الأحاديث وروايتها حتى تعرض على الخطيب «فما ذكر صحته أوردوه وما ردّه لم يذكروه»<sup>(٢٢)</sup>.

جزم الخطيب البغدادي بعدم صحة هذه الوثيقة وأنها مزورة بالاعتماد على المطابقة التاريخية لأن متن الوثيقة لا يتطابق مع الثابت في التاريخ فيما يخص تراجم الاشخاص ومطابقة الخطوط، أمّا عناصر الوثيقة فهي:

#### ١- خط الوثيقة

ص ١٨٢؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ٢٨٠؛ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت - ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٥٥؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج ١، ص ٣٨٦.

(٢١) ابن الساعي، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب (ت ٦٧٤هـ)، الدر الثمين في أسماء المصنفين، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنين - محمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، تونس - ٢٠٠٩م، ص ٢٧١.

(٢٢) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٠، ص ١٨٢.

#### ٢- الشهود

فبحسب البعد الزمني فإن تاريخ الوثيقة لا يتطابق مع سنوات سيرة الشاهدين، فسعد بن معاذ استشهد سنة ٥هـ إثر إصابته يوم بني قريضة في موقعة الخندق<sup>(٢٣)</sup>، وهو حدث تاريخي مهم دونته كتب التاريخ والتراجم والسير وهو الثابت والمطابق لتاريخ الروايات الإسلامية، أمّا معاوية بن أبي سفيان فتاريخ الوثيقة لا يتطابق مع تاريخ إسلامه الذي كان سنة ٨هـ<sup>(٢٤)</sup> وفتح خيبر كان سنة ٧هـ<sup>(٢٥)</sup>، أمّا ما يخص خط الوثيقة الذي كتبه الإمام علي بن أبي طالب، ففيه لحن لا يصدر عن أمير المؤمنين، على أنه يُسند إليه علم النحو من طريق أبي الأسود الدؤلي عنه<sup>(٢٦)</sup>، وقد سئل ابن سريج عما يدعيه يهود خيبر إن علياً كتب لهم كتاباً بإسقاطها فقال لم يُنقل ذلك عن أحد من المسلمين<sup>(٢٧)</sup>.

(٢٣) ابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٠م، ج ٣، ص ٣٣٢.

(٢٤) الذهبي، تاريخ الاسلام، ج ٢، ص ٥٤٠.

(٢٥) الواقدي، محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، (ت ٢٠٧هـ)، المغازي، ط ٣، تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت - ١٩٨٩م، ج ٢، ص ٦٧٦؛ ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (ت ٢١٣هـ)، السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - ١٩٥٥م، ج ٢، ص ٣٢٩.

(٢٦) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٢١٩.

(٢٧) السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التورخ، تحقيق سالم بن غتر بن سالم الظفيري، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض - ٢٠١٧م، ص ٨.

إنَّ النتيجة التي خلص إليها الخطيب البغدادي بأنَّ الوثيقة مزورة لأنَّ قانون المطابقة ينص على أنَّ المنقول فيها يخالف المعقول من الروايات الثابتة في التاريخ الإسلامي، ولما حقق لهم الخطيب ما تقدم، صنَّف رئيسُ الرؤساء المشار إليه في إبطاله جزءاً وكتب عليه الأئمة أبو الطيب الطبري وأبو نصر الصباغ ومحمد بن محمد البيضاوي ومحمد بن علي الدامغاني وغيرهم<sup>(٢٨)</sup>، فسأل حينئذ أن يؤذن له في قراءة تاريخه بجامع المنصور فأذن له، فرواه في الجامع<sup>(٢٩)</sup>.

ولأهمية كشف تزوير اليهود في التاريخ الإسلامي وجب تتبع التاريخ الزمني لهذه الوثيقة، وموقف المؤرخين المسلمين منها، فالمؤرخ ابن كثير يذكر أنَّ أول من تصدى لهذه الوثيقة وكشف تزويرها هو المؤرخ الطبري (ت ٣١٠هـ)، الذي سبق الخطيب البغدادي في تفنيدها<sup>(٣٠)</sup>، وذكر المؤرخ ابن هلال الصابي (ت ٤٤٨هـ)، أن يهود خيبر في عهد الوزير أبي الحسن ابن الفرات في وزارته الثالثة (٣١١-٣١٢هـ) تقدموا بهذه الوثيقة المزورة، عندما جاءه يهودي ادَّعى أن معه كتاباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمره بإخراج الكتاب، فلما قرأه قال: هذا مزور، لأنَّ خيبر افتتحت بعد تاريخ كتابك بسبعة وستين يوماً<sup>(٣١)</sup>، فلما تم الرجوع إلى كتب التاريخ وجد الأمر كما ذكره ابن الفرات<sup>(٣٢)</sup>.

(٢٨) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ، ص ٩.

(٢٩) ابن الساعي، الدر الثمين، ص ٢٧١.

(٣٠) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٠٢.

(٣١) كانت غزوة خيبر في شهر محرم وتحديدًا بعد منتصفه حسب ما ذكرته معظم مصادر السيرة والتاريخ

(٣٢) هلال بن المحسن بن إبراهيم بن هلال الصابي الحراني، (ت ٤٤٨هـ)، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٨ م، ص ٧٧.

- وفي سنة ٤٤٧هـ تقدم اليهود بالكتاب إلى الخليفة العباسي وهو الكتاب الذي فنده الخطيب البغدادي

- وفي سنة ٧٠١هـ عقد اليهود الخيابة مجلساً وأحضروا كتاباً معهم يزعمون أنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وضع الجزية عنهم، فلما وقف فيه الفقهاء تبينوا أنه كذب مفتعل لما فيه من الألفاظ الركيكة والتواريخ المتخبطة واللحن، وحاقهم عليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وبين لهم كذبهم، وخطأهم وأنه مزور مكذوب، فأنابوا إلى أداء الجزية، وخافوا من أن يستعاد عليهم بالسنين الماضية<sup>(٣٣)</sup>.

وقد نهج المؤرخ ابن كثير في بطلان هذه الوثيقة منهج المطابقة الذي طبقه الخطيب البغدادي، وزاد عليه بأنه أَلَّفَ بذلك كتاباً بقوله "وقد بينت بطلانه من وجوه عديدة في كتاب مفرد، وقد تعرَّض لذكره وإبطاله جماعة من الأصحاب في كتبهم كابن الصباغ في مسائله، والشيخ أبي حامد في تعليقه، وصنف فيه ابن المسلمة جزءاً منفرداً للردِّ عليه، وقد تحركوا به بعد السبعمائة وأظهروا كتاباً فيه نسخة ما ذكره الأصحاب في كتبهم، وقد وقفت عليه فإذا هو مكذوب، فإن فيه شهادة سعد بن معاذ وقد كان مات قبل زمن خيبر، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان ولم يكن أسلم يومئذ، وفي آخره وكتبه علي بن أبو طالب وهذا لحن وخطأ، وفيه وضع الجزية ولم تكن شرعت بعد، فإنها إنما شرعت أول ما شرعت وأخذ من أهل نجران. وذكروا أنهم وفدوا في حدود سنة تسع والله أعلم"<sup>(٣٤)</sup>، وقد تطابقت

(٣٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٩.

(٣٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٢١٩.

الوثيقة مزورة لأنها لم تنقل عن أحد من رواة الأخبار، ولا من أصحاب المغازي، ولم يثبت لأحد من الفقهاء فيها قول<sup>(٤٠)</sup>، وصنف الفقيه أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨ هـ)<sup>(٤١)</sup>، كتاب (تكذيب الخيابة فيما يدعونه من إسقاط الجزية)<sup>(٤٢)</sup>، أما ابن قيم الجوزية فكان أكثر توسعاً وشمولية في نقد هذه الوثيقة ومطابقتها مع الشواهد التاريخية وخلص إلى عشر نتائج<sup>(٤٣)</sup>:

- ١- إن أحدًا من علماء النقل والسير والمغازي لم يذكر أن ذلك وقع البتة مع عنايتهم بضبط ما هو دون ذلك بكثير.
- ٢- إن الجزية إنما نزلت بعد فتح خيبر فحين صالح أهل خيبر لم تكن الجزية نزلت

القضاء ببلدان كثيرة، وله من التصانيف تفسير القرآن الكريم والنكت والعيون وأدب الدين والدنيا والأحكام السلطانية وقانون الوزارة وسياسة الملك والإقناع في المذهب، وهو مختصر، (ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج ٣، ص ٢٨٢).

(٤٠) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت ٤٥٠ هـ)، الحاوي الكبير، دار الفكر - بيروت، ج ١٤، ص ٦٨٨.

(٤١) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء، أبو يعلى الحنبلي. كان عالم زمانه وفريد عصره، وكان أصحاب أحمد له يتبعون، ولتصانيفه يدرسون، سمع من أبي الحسن السُّكَّري، وأبي الطيب، وأبي طاهر المخلص، والصيدلاني وغيرهم. سمع منه: الخطيب، وعبد العزيز النخشبي، والدهستاني، وغيرهم وتفقه عليه خلق كثير من الحنابلة، وصنّف التصانيف الكثيرة، التي من نظر فيها علم أن ما وراءه مرامًا، (ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٩٨).

(٤٢) ابن المبرد الحنبلي: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن، جمال الدين، (ت ٩٠٩ هـ)، معجم الكتب، تحقيق يسرى عبد الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع - مصر، ص ٦٤.

(٤٣) ابن قيم الجوزية، احكام اهل الذمة، تحقيق يوسف بن أحمد البكري - شاکر بن توفيق العاروري، رمادي للنشر، الدمام - ١٩٩٧، ج ١، ص ١٩١.

اثباتات ابن الخطيب البغدادي مع أقوال الفقهاء المسلمين، كابن سريج (ت ٣٠٦ هـ)<sup>(٣٥)</sup>، والشيخ أبي حامد الاسفرائيني (ت ٤٠٦ هـ)<sup>(٣٦)</sup>، وابن المسلمة (ت ٤١٥ هـ)<sup>(٣٧)</sup>، وابن الصباغ (ت ٤٤٧ هـ)<sup>(٣٨)</sup>، والماوردي (٤٥٠ هـ)<sup>(٣٩)</sup>، الذين أكدوا أن هذه

(٣٥) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج، الفقيه الشافعي، وكان يقال له الباز الأشهب، ولي القضاء بشيراز، وكان يفضل على جميع أصحاب الإمام الشافعي، حتى على المزني، وإن فهرست كتبه كانت تشتمل على أربعمائة مصنف، (ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج ١، ص ٦٦).

(٣٦) محمد بن أحمد الإسفرائيني، شيخ الشافعية ببغداد، وقدم بغداد وله عشرون سنة، وبرع في المذهب، انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد، وعلق عنه تعاليق في شرح المزني، وطبق الأرض بالأصحاب، وجمع مجلسه ثلاث مائة متفقه، وقال الشيخ محيي الدين النواوي: تعليقة الشيخ أبي حامد في نحو من خمسين مجلدًا، ذكر فيها مذاهب العلماء، وبسط أدلتها والجواب عنها، (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٩٤).

(٣٧) ابن المسلمة أحمد بن محمد بن عمر البغدادي، الإمام، القدوة، أبو الفرج أحمد بن محمد بن عمر بن حسن ابن المسلمة البغدادي، المعدل. روى عنه: الخطيب، وطراد الزينبي، وجماعة، كان ثقة، يملي في العام مجلسًا واحدًا، وكان موصوفًا بالعقل والفضل والبر، وداره مألّف لأهل العلم، وكان صوامًا، كثير التلاوة، (الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٣٤١).

(٣٨) أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر، المعروف بابن الصباغ، الفقيه الشافعي، كان فقيه العراقيين في وقته، وكان يضاهاى الشيخ أبا إسحاق الشيرازي، وتقدم عليه في معرفة المذهب، وكانت الرحلة إليه من البلاد، وكان تقيًا حجة صالحًا، ومن مصنفاته كتاب «الشامل» في الفقه، وهو من أجود كتب أصحابنا، وأصحها نقلًا وأثبتها أدلّة، وله كتاب «تذكرة العالم والطريق السالم» و«العدة» في أصول الفقه، وتولى التدريس بالمدسة النظامية ببغداد أول ما فتحت، (ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج ٣، ص ٢١٧).

(٣٩) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، المعروف بالماوردي، الفقيه الشافعي؛ كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم، وكان حافظًا للمذهب وله فيه كتاب الحاوي الذي لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب، وفوض إليه

عنهم الجزية أو لذكر ذلك فقيه واحد من فقهاء المسلمين، ولا يجوز على الأمة أن تجمع على مخالفة سنة نبيها، وكيف يكون بأيدي أعداء الله كتاب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحتجّون به كُلاً وقت على من يأخذ الجزية منهم، ولا يذكره عالم واحد من علماء السلف؟ وإن اغتر به بعض من لا علم له بالسيرة والمنقول من المتأخرين، شنع عليه أصحابه وبينوا خطأه وحذروا من سقطته.

١- إن أئمة الحديث والنقل يشهدون ببطلان هذا الكتاب.

## ٢-المطابفة بالبعد الزمني (السنوات):

مطابفة الروايات التاريخية بالسنوات وتعني تطابق الأحداث التاريخية مع تواريخها الزمنية بدقة، وذلك عبر التحقق من الوقائع والشخصيات المذكورة ومقارنتها بالمصادر التاريخية الموثوقة، مستخدماً مصطلحات عدة للدلالة على عدم صحة السنوات، بقوله (وذلك غير صحيح<sup>(٤٤)</sup>)، ولم يصح هذا من جهة النقل<sup>(٤٥)</sup>، توهم<sup>(٤٦)</sup>، وهو وهم أيضاً<sup>(٤٧)</sup>، خطأ<sup>(٤٨)</sup>، وهذا القول غير صحيح<sup>(٤٩)</sup>، وقد وهم في هذا القول<sup>(٥٠)</sup>، وهذا خطأ<sup>(٥١)</sup>، وكل هذه الأقوال

(٤٤) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت - ٢٠٠٢ م، ج ١، ص ٤٧٤.

(٤٥) م، ن، ج ١٥، ص ٤٥٠.

(٤٦) م، ن، ج ١، ص ٤٧٤.

(٤٧) م، ن، ج ١، ص ٤٧٤.

(٤٨) م، ن، ج ١، ص ٥٠٨.

(٤٩) م، ن، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٥٠) م، ن، ج ١، ص ٤٧٤، ج ٣، ص ٦٢٣.

(٥١) م، ن، ج ٣، ص ٦٨٢، ج ٤، ص ٦٦٣، ج ١١،

حتى يضعها عنهم.

٣- إن معاوية بن أبي سفيان لم يكن أسلم بعد، فإنّه إنما أسلم عام الفتح بعد خيبر.

٤- إن سعد بن معاذ توفي عام الخندق قبل فتح خيبر.

٥- إنه لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل خيبر كُلف ولا سُخر حتى توضع عنهم.

٦- إنه لم يكن لأهل خيبر من الحرمة ورعاية حقوق المسلمين ما يقتضي وضع الجزية عنهم، وقد كانوا من أشد الكفار عداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، فأبي خيبر حصل بهم للمسلمين حتى توضع عنهم الجزية دون سائر الكفار؟

٧- إن الكتاب الذي أظهره ادعوا أنّه بخطّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذا كذب قطعاً، وعداوة علي رضي الله عنه لليهود معروفة، وهو الذي قتل "مرحبا" اليهودي وأثخن في اليهود يوم خيبر حتى كان الفتح على يديه.

٨- إن هذا لا يُعرف إلا من رواية اليهود وهم القوم البُهت، أكذب الخلق على الله وأنبيائه ورسله، فكيف يصدقون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يخالف كتاب الله تعالى؟

٩- إن هذا الكتاب لو كان صحيحاً لأظهره في أيام الخلفاء الراشدين وفي أيام عمر بن عبد العزيز، وفي أيام المنصور والرشيد، وكان أئمة الإسلام يستثنونهم ممن توضع

وهم<sup>(٥٢)</sup>، قلت هذا وهم<sup>(٥٣)</sup>، هذا القول وهم<sup>(٥٤)</sup>، كذا قال وهو خطأ<sup>(٥٥)</sup>، وهذا القول خطأ<sup>(٥٦)</sup>، قلت هذا عندي خطأ<sup>(٥٧)</sup>، وهذا القول خطأ لا شبهة فيه<sup>(٥٨)</sup>، ويعتمد في مطابقته في تصحيح الروايات على مصادر تاريخية اطلع عليها أو سماعه من شيوخه المعاصرين بطريقة، حدثنا، حدثني، أخبرنا، الإملاء، قرأت، بقوله، (وذكر... الإسكافي في تاريخه<sup>(٥٩)</sup>)، والصواب ما أخبرنا... حدثنا خليفة بن خياط قال<sup>(٦٠)</sup>، فأجمع أكثر أهل التاريخ<sup>(٦١)</sup>، والصواب ما أخبرنا<sup>(٦٢)</sup>، كذلك ذكر أبو الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي المعروف بجخجخ<sup>(٦٣)</sup>، وكذا ذكر ابن قانع وغيره وهو الصواب<sup>(٦٤)</sup>، والصواب ما حدثت<sup>(٦٥)</sup>، وصوابه<sup>(٦٦)</sup>، والصحيح ما أخبرنا<sup>(٦٧)</sup>، والصواب ما،

وهم<sup>(٦٨)</sup>، قلت وفي هذا القول نظر<sup>(٦٩)</sup>، وكذا ذكر ابن مخلد<sup>(٧٠)</sup>، قلت: والصحيح<sup>(٧١)</sup>، والصحيح ما ذكرناه قبل<sup>(٧٢)</sup>.

٣-المُطابَقَةُ بِالْبَعْدِ الْمَكَانِي، يطابق الوفيات مع مكان وفاته، فيلجأ إلى تصحيحها مستخدماً عبارات دالة بقوله، (قلت: وهم في قوله ببغداد لأن وفاة محمود كانت بحلب<sup>(٧٣)</sup>)، وهذا القول عندي غير صحيح<sup>(٧٤)</sup> وهذه الحكاية باطلة<sup>(٧٥)</sup>، قلت والصحيح أن وفاته كانت بالهاشمية في محبسه<sup>(٧٦)</sup>، وذلك خطأ إنما مات بالحاجر وهو يريد الحج... ودفن هناك<sup>(٧٧)</sup>، وهذا القول في مدفنه وهم والصحيح أنه مات بطرسوس ودفن بها<sup>(٧٨)</sup>، قلت: قول ابن سلام إنه مات ببغداد وهم إنما كانت وفاته بالكوفة<sup>(٧٩)</sup>، ومعتمداً على مصادر عدة أبرزها أقوال العلماء بقوله: (والصحيح ما أخبرنا<sup>(٨٠)</sup>)، وذكر ابن قانع أن وفاته كانت بالمدائن<sup>(٨١)</sup>)، ويصح بعض الأخطاء في نسب بعض الشخصيات المنسوبة إلى المكان مثل أبي مسعود البدري، يطابق معلومات هذه الشخصية مع المعقول من التاريخ وبقول (إن أبا

ص ١٢٣؛ ج ١٥، ص ١٠٨.

(٥٢) م، ن، ج ٤، ص ٦٦٣.

(٥٣) م، ن، ج ٩، ص ٢٧٧؛ ج ١١، ص ٢٩٥، ج ١٤، ص ٣٢٤، ج ١٥، ص ٤٠٢.

(٥٤) م، ن، ج ٩، ص ٥١٠، ج ١١، ص ٢١٣، ج ١١، ص ٣٧١، ج ١٣، ص ٢٥٥، ج ١٣، ص ٣٩٢، ج ١٥، ص ٦٣٣.

(٥٥) م، ن، ج ١٠، ص ٢٤٨، ج ١٦، ص ٣٨١.

(٥٦) م، ن، ج ١١، ص ٦٣، ج ١٦، ص ٢٦٣، ج ٥، ص ٣٤٢.

(٥٧) م، ن، ج ١٣، ص ٤٧٠.

(٥٨) م، ن، ج ١٤، ص ٢٩.

(٥٩) م، ن، ج ١، ص ٤٧٤.

(٦٠) م، ن، ج ١٦، ص ٣٨١.

(٦١) م، ن، ج ١، ص ٤٧٤.

(٦٢) م، ن، ج ٣، ص ٦٨٢؛ ج ٣، ص ٦٨٢؛ ج ٤، ص ٦٦٣، ج ٩، ص ٥١٠، ج ١١، ص ١٢٣، ج ١٣، ص ٤٧٠، ج ١٥، ص ٤٠٢، ج ١٦، ص ٢٦٣، ج ١٦، ص ٣٨١، ج ٥، ص ٣٤٢.

(٦٣) م، ن، ج ٥، ص ١٤٢.

(٦٤) م، ن، ج ٥، ص ٣٧٤، ج ١١، ص ٢٩٥.

(٦٥) م، ن، ج ١، ص ٤٧٤، ج ٣، ص ٦٢٣.

(٦٦) م، ن، ج ١٠، ص ٢٤٨.

(٦٧) م، ن، ج ١١، ص ٦٣، ج ١٣، ص ٢٥٥، ج ١٣، ص ٣٩٢، ج ١٤، ص ٢٩، ج ١٦، ص ٢٧٥.

(٦٨) م، ن، ج ١١، ص ٢١٣.

(٦٩) م، ن، ج ١٢، ص ١٠٤.

(٧٠) م، ن، ج ١٣، ص ٢٥٥.

(٧١) م، ن، ج ١٣، ص ٣٦٦، ج ١٤، ص ١٣٩، ج ١٥، ص ٢٧٤.

(٧٢) م، ن، ج ١٥، ص ١٠٨.

(٧٣) م، ن، ج ١٥، ص ١١٠.

(٧٤) م، ن، ج ٤، ص ٣٢٣.

(٧٥) م، ن، ج ٤، ص ٦٤٩.

(٧٦) م، ن، ج ٦، ص ٥٥٩.

(٧٧) م، ن، ج ٨، ص ٢٦٩.

(٧٨) م، ن، ج ٩، ص ٥١٣.

(٧٩) م، ن، ج ٨، ص ٢٦٩.

(٨٠) م، ن، ج ١٦، ص ٢٧٥.

(٨١) م، ن، ج ١١، ص ١٢٣.

ببَعْدَاد ليلة السبت لثمان مَضِينٍ من ربيع الأوّل سنة ست وثلاثين وشهدت جنازته، وكان أبيض الرأس واللحية<sup>(٩٤)</sup>، هذا وهم<sup>(٩٥)</sup>، وهذا القول خطأ لا شبهة فيه<sup>(٩٦)</sup>، قلت: هذا القول في وفاته خطأ<sup>(٩٧)</sup>، ويذكر مصادره، (والصواب ما أخبرني<sup>(٩٨)</sup>، وقرأت على<sup>(٩٩)</sup>، وقد، حَدَّثني<sup>(١٠٠)</sup>، وهكذا ذكر عبد الباقي بن قانع وهو الصواب<sup>(١٠١)</sup>، والصواب ما أَخْبَرْنَا<sup>(١٠٢)</sup>)

٦- **المطابفة مع الخطوط**، يعتمد في مطابقتها هنا على ما حصل عليه من معلومات مدونة في كتب أو خطوط بعض مشايخه، بقوله (هكذا قال وهو وهم أراه من اليشكري والصواب ما أَخْبَرْنَا<sup>(١٠٣)</sup>، هذا القول في وفاته وهم والصحيح ما أَخْبَرْنَا<sup>(١٠٤)</sup>، قلت وهذا القول وهم ولا أشك أنه من بعض النقلة<sup>(١٠٥)</sup>، قلت: والصحيح<sup>(١٠٦)</sup>، وأخبرني<sup>(١٠٧)</sup>، قال وجدت في كتاب<sup>(١٠٨)</sup>، ثم وجدت بعد ذلك في كتاب أبي العلاء بخطه<sup>(١٠٩)</sup>، وكذلك ذكر وفاته محمد بن مخلد فيما قرأت بخطه<sup>(١١٠)</sup>، وذكر أبو القاسم بن الثلج أن وفاته كانت في صفر من سنة ثمانى عشرة كذلك

مسعود شهد بدرًا والصحيح أنه لم يشهدا وإنما قيل له البدرى لأنه كان يسكن ماء بدر<sup>(٨٢)</sup>، وكذا الحال مع الصحابي أبي قتادة، قال بعضهم إنه كان بدرياً، قال الخطيب، قلت، وكان بدرياً خطأ لا شبهة فيه لأنّ أبا قتادة لم يشهد بدرًا ولا نعلم أن أهل المغازي اختلفوا في ذلك<sup>(٨٣)</sup>.

٤- **المطابفة بين الزمان والمكان**: يصح المعلومات الواردة في تراجم بعض العلماء التي تخص الزمان والمكان، ويستخدم عبارات عدة بهذا الصدد، (وهذا القول قد دخل الوهم فيه على ناقله ولم يتقن حفظه عن قائله<sup>(٨٤)</sup>، وفي موضعين منه خطأ فاحش أحدهما التاريخ والآخر ذكر المدائن<sup>(٨٥)</sup>، وهذا القول وهم<sup>(٨٦)</sup>، قلت هذا وهم<sup>(٨٧)</sup>، وهو خطأ لا شك فيه<sup>(٨٨)</sup>، قلت هذا خطأ<sup>(٨٩)</sup>، ويذكر مصادر معلوماته، التي كانت بين سماعه من شيوخه أو مشاهداته، (هذا ما أجمع عليه العلماء ولم يختلفوا<sup>(٩٠)</sup>، والصواب ما أَخْبَرْنَا<sup>(٩١)</sup>، والصواب في تاريخ وفاته ما أَخْبَرْنَا<sup>(٩٢)</sup>).

#### ٥- **المطابفة بين الزمان والمشاهدة والسماع**

ويستخدم عبارات عدة، (قلت وهم أبو زكريا في ذكر وفاته، وقد أَخْبَرْنَا<sup>(٩٣)</sup>، وأخبرنا... قال... قال مات...

- (٩٤) م، ن، ج، ٥، ص ٩.  
(٩٥) م، ن، ج، ٤، ص ٥٩٥.  
(٩٦) م، ن، ج، ٦، ص ٨٧.  
(٩٧) م، ن، ج، ١٠، ص ٩٩.  
(٩٨) م، ن، ج، ٤، ص ٥٩٥.  
(٩٩) م، ن، ج، ٤، ص ٥٩٥.  
(١٠٠) م، ن، ج، ٤، ص ٥٩٥.  
(١٠١) م، ن، ج، ٤، ص ٥٩٥.  
(١٠٢) م، ن، ج، ١٠، ص ٩٩.  
(١٠٣) م، ن، ج، ٦، ص ٥٢٢.  
(١٠٤) م، ن، ج، ٨، ص ١٢١.  
(١٠٥) م، ن، ج، ٨، ص ٢٠٤.  
(١٠٦) م، ن، ج، ٣، ص ٣٣٢.  
(١٠٧) م، ن، ج، ٥، ص ٣٤٢.  
(١٠٨) م، ن.  
(١٠٩) م، ن، ج، ٦، ص ٣٠٤.  
(١١٠) م، ن، ج، ٦، ص ٥٢٢.

- (٨٢) م، ن، ج، ١، ص ٤٩٩.  
(٨٣) م، ن، ج، ١، ص ٥٠٤.  
(٨٤) م، ن، ج، ١، ص ٥٤٩.  
(٨٥) م، ن، ج، ١، ص ٥٤٩.  
(٨٦) م، ن، ج، ٥، ص ٤٠١، ج ١٠، ص ٦٣.  
(٨٧) م، ن، ج، ٧، ص ٢١.  
(٨٨) م، ن، ج، ١٠، ص ١٢٩.  
(٨٩) م، ن، ج، ١٢، ص ٣٩٣.  
(٩٠) م، ن، ج، ١، ص ٥٤٩.  
(٩١) م، ن، ج، ٥، ص ٤٠١، ج ٧، ص ٢١، ج ١٠، ص ١٢٩، ج ١٢، ص ٣٩٣.  
(٩٢) م، ن، ج، ١٠، ص ٦٣.  
(٩٣) م، ن، ج، ٥، ص ٩.

أهمية المطابقة التاريخية في الحفاظ على الحقيقة التاريخية.

توصي الدراسة الباحثين في مجال التاريخ بالتعرف على أهمية المطابقة التاريخية وبذل أقصى الجهود للحفاظ على الإرث التاريخي الإسلامي وذلك بحث الباحثين على استخدام هذا المنهج وتطبيقه في دراساتهم التاريخية.

قرأت بخطه<sup>(١١١)</sup>، ورأيت في بعض الكتب<sup>(١١٢)</sup>، وقرأت على أبي بكر البرقاني<sup>(١١٣)</sup>.

## الخاتمة

- قانون المطابقة التاريخية من الوسائل التي لجأ إليها المؤرخون المسلمون الأوائل في كشف الروايات التاريخية الموضوعة والمزيفة، فكان من وسائل النقد التاريخي في عملية الاستدلال على الحقيقة التاريخية.
- أجاد المؤرخ الخطيب البغدادي في تطبيق المطابقة التاريخية وبدأ بكتابه تاريخ بغداد، وقد بينت الدراسة أن كثيراً من رواياته التاريخية التي ذكرها في تاريخ بغداد قد أخضعها للمطابقة التاريخية وطبق مفهوم المنقول يجب أن يطابق المعقول، معتمداً في ذلك على مصادر متنوعة توزعت بين المشاهدة والسمع والإملاء والخطوط فضلاً عن مؤلفات المؤرخين المسلمين.
- إن المطابقة التاريخية هي الطريقة التي يستدل بها في الكشف عن حقائق التاريخ، فالمطابقة أداة التاريخ في الحفاظ على جوهره من الوضع والتزييف، وإن الكشف عن تزوير يهود خيبر وكذبهم على النبي محمد صلى الله عليه وسلم بتقديمهم وثيقة مزورة هو خير دليل على

(١١١) م، ن، ج، ٨، ص ١٢١.

(١١٢) م، ن، ج، ٨، ص ٢٠٤.

(١١٣) م، ن.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر

- ابن الأثير: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، (ت ٦٣٠ هـ): الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥ هـ.
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت ٢٧٩ هـ): فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال - بيروت - ١٩٨٨ م
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ): تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت - ٢٠٠٢ م
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ): الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (ت ٥٩٧ هـ): المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - ١٩٩٢ م.
- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن العربي بيروت. (ت ٨٠٨ هـ): تاريخ ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت ٦٨١ هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت - ١٩٧١ م
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، (ت ٧٤٨ هـ): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - ٢٠٠٣ م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، (ت ٧٤٨ هـ): سير أعلام النبلاء، ط ٣، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - ١٩٨٥ م.
- الرازي: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (ت ٦٦٦ هـ): مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت - ١٩٩٥ م.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢ هـ): المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت - ١٤١٢ هـ.
- الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م): تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق مجموعة من المحققين دار الهداية (د.م - د.ت).
- السبكي: شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي، (ت ٧٥٦ هـ): الابهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ)، دراسة وتحقيق أحمد جمال الزمزمي ونور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي - ٢٠٠٤ م.
- السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ): الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريف، تحقيق سالم بن غتر بن سالم الظفيري، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض - ٢٠١٧ م.
- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ): تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- ابن الساعي، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب (ت ٦٧٤ هـ): الدر الثمين في أسماء المصنفين، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنين ومحمد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامي، تونس - ٢٠٠٩ م.
- ابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي (ت ٢٣٠ هـ): الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٠ م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤ هـ): الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت - ٢٠٠٠ م.

- ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب- ٢٠٠٢م.
- القرافي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت ٦٨٤هـ): الفروق = أنوار البروق في أنواع الفروق، عالم الكتب، (د. ت).
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، (ت ٧٥١هـ): أحكام أهل الذمة، تحقيق يوسف بن أحمد البكري وشاكر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر، الدمام- ١٩٩٧.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، (ت ٧٥١هـ): المنار المنيف في الصحيح والضعيف = نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب- ١٩٧٠م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ): تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع - ١٩٩٩م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ): البداية والنهاية، دار الفكر- ١٩٨٦م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت ٤٥٠هـ): الحاوي الكبير، دار الفكر - بيروت.
- ابن المبرد الحنبلي: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن، جمال الدين، (ت ٩٠٩هـ): معجم الكتب، تحقيق يسرى عبد الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع - مصر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، (ت ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت - ١٤١٤هـ.
- ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري
- المعافري، أبو محمد، جمال الدين (ت ٢١٣هـ): السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - ١٩٥٥م.
- هلال بن المحسن بن إبراهيم بن هلال الصابي الحرائي، (ت ٤٤٨هـ): تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت- ١٩٨٨م.
- الواقي، محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، (ت ٢٠٧هـ): المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت- ١٩٨٩م.
- ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ): معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- ١٩٩٣م.
- **ثانيا: المراجع العربية والأجنبية**
- محمد، حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، بيروت، دار الإرشاد- ١٩٦٩م.
- Hirschfeld, Hartwig, "The Arabic Portion of the Cairo Ge- nizah at Cambridge," Jewish Quarterly Review, ١٥, no. ٢, (١٩٠٣), pp١٧٧-
- ثالثا: البحوث المنشورة:
- آل سعود، تركي بن فهد، وثيقة يهود خيبر (دراسة تاريخية)، مجلة الدارة، العدد الرابع - ١٤٣١هـ، السنة السادسة والثلاثون.